



كويت مارى عبراق

داد كاي بالآي ثبتتجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٩ / اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن الماؤونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز/المدعى عليه/ وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي خالد فيصل محمد.
التميز عليه/ المدعى/صلاح حسن محمد حسين وكيله المحامي علي حسين السعدي .

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه ضابط في الجيش العراقي السابق وتم ترقيته الى رتبة مقدم في ١٩٩٤/٧/١٤ واحتفظ برتبته لغاية ٢٠٠٣/٤/٩ وتم تعينه على ملاك منشآت وزارة الصحة بالأمر الوزاري المرقم (٢٠٧٨) في ٢٠٠٤/٢/١٢ كضابط لحماية منشآت الوزارة . وتم تثبيت تعينه على ملاك وزارة الداخلية بموجب الأمر الإداري المرقم (٤٧٦٩٣) والمؤرخ في ٢٠٠٩/١٢/١٢ تسلسل (١٩١) . وقد منح قديماً استثنائياً لمدة ستة أشهر استناداً للأمر الديواني المرقم (١٥) المبلغ الى وزارة الداخلية بكتاب مكتب القائد العام للقوات المسلحة في ٢٠١٠/١/٢١ . وقد صدر الأمر الديواني المرقم (١٤) في ٢٠١٠/٨/١٦ فقرة (١) و (٢) منه والتي تقضى بحساب الخدمة التي قضاها من عمل في وزارة الداخلية وهيئة حماية المنشآت (آنذاك) بصفة ضابط بعد منحهم رتباً من قبل سلطة الائتلاف المنحلة والوزراء والمحافظين السابقين خدمة لأغراض الترقية والتقاعد . وانه قد تم ترقيته برتبة عقيد في ٢٠١٠/٧/١٤ والبالغة (١٥) خمسة عشر عاماً وشهران ولم يحسب منها سوى (٤) أربعة سنوات وهي المدة الاضغرية للترقية أما المدة المتبقية (١١) احد عشر عاماً وشهران وهي خدمة مجزية لأغراض الترقية الا انه لم تتم ترقيته الى الرتبة التي يستحقها بالراتب في حالة عدم توفر المنصب (الدرجة الشاغرة في الملاك) . تظلم المدعى (التميز عليه) لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٧/٣٠ ولم يتم الرد على تظلمه رغم مضي المدة



كويتي ماري عبراني

داد كاي بالآي نيتتحيادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٩ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

القانونية . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/٩/١١ طالباً الحكم بإلزام المدعي عليه /إضافة لوظيفته بترقيته لرتبة لواء على ضوء المدة الزائدة التي لم يحتسبها المدعي عليه بعد ترقبته لرتبة عقيد البالغة (١١) أحدى عشر عاماً وشهران أو الحكم بإلزامه باحتسابها (لأغراض الترقية بالراتب) حال عدم توفر الرتبة (الدرجة في الملاك) . ونتيجة المرافعة الحضورية العتنية أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٩ وبعد الاضطرارة (٣٧٧/قضاء إداري/٢٠١١) حكماً يقضي بإلزام المدعي عليه /إضافة لوظيفته احتساب الخدمة المقضية للفترة بين تعيين المدعي في ٢٠٠٤/٢/١٢ وتبنيته في ٢٠٠٩/١٢/١٢ لأغراض الترقية والتقاعد ورد طلب المدعي بترقيته الى رتبة لواء على ضوء الخدمة أو راتب الرتبة التي يستحقها . وعدم فئاعة المميز بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله بموجب لاحتحه التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/٢٨ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند اليها ذلك ان المدعي يطعن بقرار المدعي عليه/إضافة لوظيفته المتضمن رفض تظلمه المقدم بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ بشأن احتساب خدمته المطالب بها في عريضة الدعوى وهي الفترة المحصورة ما بين تاريخ تعينه في ٢٠٠٤/٢/١٢ وحتى تاريخ تبنيته في ٢٠٠٩/١٢/١٢ لأغراض الترقية والتقاعد والتي حصر المدعي الدعوى بها ، وحيث قد تبين من مجريات الدعوى ان المدعي كان ضابطاً في الجيش السابق وبعد سقوط النظام عين على ملاك وزارة الصحة بموجب الأمر الوزاري المرقم (٢٠٧٨) في ٢٠٠٤/٢/١٢ واستمر في عمله حتى تاريخ تبنيته على ملاك وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٢ ، وحيث ان التثبيت في الوظيفة لا يمكن اعتباره تعيناً جديداً وإنما هو تثبيت لواقعة قانونية سبقته وبذلك فاته بعد كاشفاً لتلك الحالة وليس منشأ لها ، عليه يكون امتناع المدعي عليه/إضافة لوظيفته من احتساب الخدمة المطالب بها بدون سند قانوني مما يستوجب إلغاءه ، وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قضت بحكمها المميز بإلزام المدعي



كويت مارى عيراق
داد كاي بالاي ئينتيحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٩ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

عليه / إضافة لوظيفته باحساب خدمة المدعى للفترة ما بين تعيينه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ وتاريخ تثبيته بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٢ لأغراض الترقية والتقاعد ، وقضت كذلك برد طلب المدعى بترقيته الى رتبة لواء على ضوء الخدمة أو راتب الرتبة التي يستحقها لان الرتبة واستحقاقها يعود تقديرها لسلطة المدعى عليه / إضافة لوظيفته ضمن الإجراءات القانونية المحددة عليه يكون الحكم المميز بشقيه صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المدعى عليه رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٧/١٧ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو الثمن

١٣
بدر عمار